



مكافحة الاحتيال والتلاعب التعاقدى والتحقيقات الإدارية في العقود



الإمارات العربية المتحدة - دبي

2026 / 12 / 17 – 13



مقدمة:

في مشهد العمل السيادي الذي يهدف إلى حماية المال العام وترسيخ النزاهة، لم تعد مكافحة الاحتيال مجرد إجراء عقابي، بل أصبحت "درعاً وقائياً" يضمن استدامة الموارد الوطنية. إن كشف التلاعب التعاقدية يتطلب بصيرة قانونية تتجاوز السطور، لتمتد إلى تحليل الأنماط السلوكية والرقمية للموردين والشركاء. يهدف هذا البرنامج إلى تمكين المستشارين والقيادات من أدوات "التحقيق الاستباقي"، وحوكمة الإجراءات التعاقدية، وضمان النزاهة المطلقة عبر تصفير البيروقراطية في رصد الانحرافات، مما يرسخ قيادة المؤسسة كبيئة عدلية محصنة تدعم التميز والنمو والمصادقية الدولية الشاملة.

أهداف الدورة:

- استيعاب مفاهيم "النزاهة التعاقدية" وعلاقتها بتصفير البيروقراطية في كشف الفساد الإداري والمالي.
- اكتساب مهارات رصد "العلامات الحمراء (Red Flags)" للتحايل في المناقصات والعطاءات الحكومية بنزاهة.
- تطبيق أطر التحقيق الإداري الحديثة التي توازن بين سرعة الإجراء وحماية الحقوق القانونية للأطراف.
- إتقان فن "الاستجواب الاستقصائي" وتحليل الأدلة المادية والرقمية في النزاعات التعاقدية والنمو.
- استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لرصد الأنماط المشبوهة في أوامر التغيير والمطالبات المالية آلياً.
- تعزيز السيادة المعلوماتية عبر بناء "أنظمة إنذار مبكر" تحمي العقود من التلاعب الداخلي والخارجي.
- بناء منظومة "الرقابة الذاتية على الامتثال" لضمان الشفافية ومنع تضارب المصالح في الترسية والتميز.
- تطوير مهارات إدارة "الأزمات القانونية" الناتجة عن اكتشاف حالات احتيال كبرى في مشاريع سيادية.
- صياغة خارطة طريق شاملة لتحويل "التحقيقات الإدارية" إلى أداة للتحسين المؤسسي والريادة.



محتويات الورشة:

اليوم الأول:

هندسة النزاهة وكشف أنماط التلاعب التعاقدية

تفكيك التعقيد في أساليب الاحتيال وتصفير البيروقراطية الرقابية

- مفهوم "الاحتيال التعاقدية السيادي": الانتقال من "الرقابة الورقية" إلى "الرصد الذكي للأنماط".
- موازنة إجراءات الرقابة مع مبدأ تصفير البيروقراطية: كشف "التواطؤ في العطاءات" دون تعطيل الترسية.
- تحليل "مثلث الاحتيال" في العقود الحكومية: الدافع، والفرصة، والتبرير، وكيفية كسر أضلاعه بنزاهة.
- تمرين "رادار التلاعب": تحديد الثغرات في دورة حياة العقد وتصميم مسارات حماية فورية والتميز.

الاستقلالية والنزاهة في بناء "مواثيق مكافحة الفساد"

- مفهوم "الحياد الرقابي" للمستشار عند مراجعة صفقات كبرى وتصفير احتمالات الانحياز والنمو.
- دور القائد في حماية المصداقية الوطنية عبر ممارسات النزاهة في الإبلاغ عن الشبهات والريادة.
- سيكولوجية النزاهة في التعاقد: بناء الحصانة الذاتية ضد "الإغراءات المالية" والضغط المهنية والتميز.
- صياغة "ميثاق الأمانة التعاقدية" لضمان توافق التحول مع القيم الوطنية الأصيلة والسيادة.

اليوم الثاني:

التحقيقات الرقمية (Digital Forensics) والذكاء الاصطناعي

تصفير البيروقراطية عبر "التحليل الاستقصائي للبيانات الضخمة"

- مهارات استخدام الذكاء الاصطناعي لرصد "الموردين الوهميين" وتكرار الفواتير المشبوهة آلياً وبدقة.
- حوكمة "الأدلة الرقمية": كيف تحمي الدولة حقوقها عبر تتبع البصمة الرقمية للمتلاعبين والريادة.
- مفهوم "السيادة على سجلات التحقيق": ضمان استقلال أنظمة الرصد الوطنية عن التأثيرات الخارجية.
- ورشة عمل: تصميم مسار عمل "لتحقيق رقمي" في مطالبة مالية مبالغ فيها يضمن النزاهة والشفافية.



الأمن الرقمي وحصانة "سلسلة الحيازة" في التحقيقات

- حدود الشفافية في تبادل بيانات التحقيق: صياغة مؤشرات تقيس "سرعة رصد الانحراف" والنزاهة والنمو.
- الأمان الرقمي كمتطلب في التحقيق: مسؤولية المستشار في حماية "هوية المبلغين" والسيادة والريادة.
- تطبيق تقنيات "التوثيق الرقمي المحصن" لمحاضر التحقيق وتصفير فجوات التلاعب في الإفادات.
- تمرين تقني: محاكاة "اختراق لنظام المشتريات" وإدارة التبعات القانونية والتحقيقية بأسلوب رشيق.

اليوم الثالث:

فنيات التحقيق الإداري والحياد في المقابلات الاستقصائية

النزاهة في "جمع الاستدلالات": موازنة الحزم مع العدالة السيادية

- تقنيات المقابلة الاستقصائية: (Cognitive Interviewing) تصفير زمن الوصول للحقيقة بنزاهة ووضوح.
- الرقابة الأخلاقية على "إجراءات التحقيق": كيف نمنع التعسف ونضمن حياد المحقق في القضايا الحساسة؟
- تطبيق قاعدة "البيئة على من ادعى": هندسة العبء الإثباتي في المخالفات التعاقدية المعقدة والنمو.
- تقييم مصداقية الشهادات والوثائق عبر ربط الأدلة المادية بالقرائن السلوكية نصياً وبدقة تامة.

حوكمة المسؤولية عن "أخطاء التحقيق" والنتائج المضللة

- المسؤولية القانونية للمؤسسة عند "اتهام خاطئ" لمورد أو موظف: صياغة بنود الحماية والسيادة والتميز.
- إدارة العلاقة مع الجهات الرقابية الخارجية: الأخلاقيات المرتبطة بضمان "السيادة الإدارية والنزاهة".
- بناء أنظمة "التحقق المزدوج" لضمان عدم غياب الحس القانوني في تقييم نتائج التحقيقات والريادة.
- تمرين محاكاة: إدارة معضلة "ضغوط لخلق تحقيق" في قضية تلاعب كبيرى يتطلب رداً استراتيجياً رشيقاً.



اليوم الرابع:

المسؤولية المهنية وإدارة السمعة في أزمات الاحتيال

إدارة تضارب المصالح والسمعة في "عصر الشفافية المطلقة"

- أخلاقيات الإفصاح عن "حالات الاحتيال المكتشفة": الموازنة بين الوفاق والسيادة والنزاهة والشفافية.
- الرقابة على "البصمة الرقمية" لفرق التحقيق وأثرها على حيادية ومصداقية الدولة والنمو الشامل والريادة.
- بناء نظام "الإبلاغ الآمن": (Whistleblowing) "أتمتة رصد أي محاولة لتغيير" مسار التحقيق "لضمان العدالة.
- التدقيق الأخلاقي في سلاسل توريد "الخدمات الاستشارية والرقابية" لضمان خلوها من الممارسات الضارة.

أخلاقيات الاستجابة للحوادث وحماية "السيادة العدلية"

- المسؤولية في التبليغ عن "الثغرات النظامية" التي مكنت من الاحتيال والسيادة والنزاهة والوضوح والنمو.
- أخلاقيات إدارة "الأدلة والبيانات" في قضايا الاحتيال الدولي: ضمان الخصوصية والعدالة والشفافية.
- فن التواصل القانوني الأخلاقي أثناء وقوع "فضيحة تعاقدية": حماية سمعة القيادة بصدق رقمي وريادة.
- بناء خطة "التعافي الاستراتيجي": إجراءات استعادة الثقة في النظام التعاقدية بعد وقوع اختراقات كبرى.



اليوم الخامس:

خارطة الطريق وصناعة "المحقق السيادي" القدوة: من كشف المخالفة إلى هندسة النزاهة الاستباقية الشاملة

هندسة "النبض الاستراتيجي" والرشاقة السيادية في مكافحة الاحتيال

- مصفوفة النبض اللحظي للعلامات الحمراء: تصميم نظام رصد سيادي يعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحويل أنماط العطاءات وأوامر التغيير إلى نبضات استراتيجية تظهر للمحقق فوراً عند رصد أي انحراف سلوكي أو مالي. يهدف هذا النظام إلى تصفير زمن رصد "التلاعب التعاقدية" وضمان حماية الموارد بنزاهة ومصداقية تامة، بعيداً عن التدقيق الورقي اللاحق الذي قد لا يسترد الأموال المفقودة.
- بروتوكول الرشاقة السيادية للتحقيقات الإدارية اللحظية: هندسة مسار قرار صفري الإجراءات يسمح للمنظومة الرقابية ببدء إجراءات التثبيت وجمع الأدلة الرقمية آلياً وفوراً عند رصد النبضة الاستراتيجية للشبهة. يضمن هذا البروتوكول حصانة الأدلة من الإلتفاف أو التلاعب دون قيود بيروقراطية تعطل نبض العدالة، مع الحفاظ الكامل على وقار المؤسسة وحقوق الأفراد القانونية.
- حوكمة النزاهة في الخوارزميات الاستقصائية: وضع ضوابط أخلاقية تضمن ملكية الدولة لسجلات التحقيق وحصانة أنظمة الرصد الوطنية، وتفعيل ميثاق "الصدق الرقابي" لضمان خلو التحليلات التنبؤية من أي تحيز أو اتهامات كيدية. يشمل ذلك حماية "سلسلة الحيازة الرقمية" والوضوح التام أمام صانع القرار بشأن مستويات المخاطر وضمان أمانة البيانات المستقاة من رصد الأنماط المشبوهة.
- مختبر هندسة الحصانة ضد الأزمات الرقابية الكبرى: تمرين محاكاة متقدم لاختبار قدرة المحقق السيادي على إدارة نبضة أزمة ناتجة عن اكتشاف حالة احتيال كبرى في مشروع سيادي، وكيفية تفعيل بروتوكولات التحقق المزدوج والتعافي الإداري الفوري لحماية سمعة المؤسسة والسيادة العدلية الشاملة وضمان استعادة الثقة ببيانات صادقة ونزيهة.

المخرجات الرئيسية للدورة:

- امتلاك استراتيجية "حصانة رقابية" تضمن نزاهة التعامل مع العقود الحكومية بنسبة 100% والريادة.
- القدرة على هندسة أطر تحقيق رشيقة وسيادية تتوافق مع متطلبات النزاهة العالمية والنمو الشامل.
- إتقان أدوات الرقابة الأخلاقية على "تقارير الرصد الآلية" لضمان الشفافية وتصفير مخاطر الانحياز.
- بناء سجل "ممارسات فضلى" في إدارة التحقيقات يدعم اتخاذ القرار القيادي الآمن والمستدام والسيادة.
- تحقيق جاهزية كاملة للمكتب والقائد للمنافسة في فئات "الحوكمة، النزاهة، والتميز في الرقابة".



الفئة المستهدفة:

- المستشارون القانونيون والباحثون في أجهزة الرقابة، ووزارات العدل والمالية، والجهات السيادية.
- مدراء التدقيق الداخلي، والامتثال، والحوكمة، وفرق تصفير البيروقراطية والتميز المؤسسي والريادة.
- مسؤولو المشتريات والعقود المعنيون بضمان نزاهة سلاسل التوريد والتعاقدات الاستراتيجية والنمو.
- المحققون الإداريون والكوادر القانونية المعنية بفض المنازعات والتحقيق في المخالفات المالية.
- القيادات الطموحة الساعية لامتلاك جدارات خبير مكافحة الاحتيال والسيادة العقودية والتميز.

أساليب التدريب:

يتم استخدام بعض من الأساليب التالية أو الكل حسب المتطلبات لكل تخصص :

- دراسة الحالة المعقدة (Complex Case Studies)
- المحاكاة والألعاب الاستراتيجية (Simulation and War Gaming)
- ورش العمل القائمة على التفكير التصميمي (Design Thinking Workshops)
- حلقات النقاش مع خبير من القطاعين العام والخاص. (Expert Panels)
- المختبرات التكنولوجية التفاعلية (Interactive Technology Labs)
- التعلم من الأقران عبر الجهات الحكومية (Inter-Agency Peer Learning)
- نهج التعلم المدمج والمستمر (Blended & Continuous Learning Approach)